مأثرته الأهم في انعقاده ونتائجه، لكن ماذا بعد؟

مؤتمر المعارضة العراقية... انتقادات محقة واتهامات مجحفة عبدالحليم الرهيمي

خلال فترة الإعداد لانعقاده التي استغرقت أربعة أشهر, وكذلك خلال انعقاده, وبعد انتهاء أعماله منتصف الشهر الجاري, تعرض مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد أخيراً في لندن, الى حملة انتقادات شديدة عبّر عنها طيف واسع شمل جهات وتنظيمات وشخصيات معارضة شارك بعضها في أعمال المؤتمر, أو دُعي بعضها ولم يحضر, أو لم تدع أصلاً.

كما تعرض في الوقت نفسه الى حرب نفسية ودعائية ضارية تمثلت في حملة من الاتهامات والتشويهات شنتها جبهة واسعة ممن يناصبون المعارضة, أصلاً, العداء. بدءاً من السلطة في بغداد واعلامها, مروراً بامتداداتها في الخارج من الجماعات السياسية وبعض وسائل الاعلام الموالية لها, وانتهاء ببعض جماعات معارضة ذات النهج العدمي المتشدد والصوت المرتفع!

وبتجاوز اتهامات وتشويهات الحرب النفسية الدعائية المعروفة الدوافع والأهداف, والجهات التي تقف وراءها, فإن الانتقادات التي وجهتها تنظيمات وشخصيات من داخل صفوف المعارضة, سواء من الذين شاركوا في هذا المؤتمر, أو من لم يشاركوا كانت, في معظمها, انتقادات محقة ومشروعة, بل وضرورية, لأنها طالت قضايا تنظيمية وسياسية مهمة تضمنتها وثيقتا المؤتمر الرئيسيتان, وانتقادات أخرى حول أداء لجنة (مجموعة الست) التحضيرية, والتي شكلت بمجملها, رؤى وتصورات هدفت الى ترشيد سبل الإعداد للمؤتمر وأعماله ومساره.

كان أكثر الانتقادات حدة تلك التي وجهت الى (مجموعة الست) بسبب انفرادها, من دون التشاور مع تنظيمات وشخصيات بارزة ذات رؤى وتجربة في الاعلان عن الدعوة لعقد المؤتمر, وهي بعد في واشنطن اثر اجتماعها بعدد من كبار المسؤولين الاميركيين, وفي احتكارها عضوية اللجنة التحضيرية للإعداد للمؤتمر وتحديد جدول أعماله وعدد المشاركين فيه, واعتماد (نسب) اجتماع (المؤتمر الوطني العراقي) في اربيل عام 1992 كقاعدة للتمثيل, وهي النسب التي كانت, وما تزال، موضع خلال ونقد الكثيرين. وذلك فضلاً عن الانتقادات التي وجهت لطريقة الإعداد لوثائق المؤتمر وبعض مضامينها حول (الفيديرالية) والاستفتاء على النظام الجديد وهوية العراق ومتطلبات المرحلة الانتقالية, وذلك اضافة الى اشكالية تحقيق التوازن في التمثيل وفي دور وتمثيل المستقلين, فضلاً عن النقد الذي وجه لهيمنة (مجموعة الست) على أعمال ومسار المؤتمر, وكذلك النقد الذي وجه الى المجلس الأعلى للثورة الاسلامية من بعض أطراف وشخصيات التيار الاسلامي لهيمنته على هذا التيار والتحكم بتمثيله في عضوية المؤتمر, أو في اللجنة المنبثقة عنه ثم, أخيراً, النقد الذي وجه للحديث الغامض، منذ البدء، عن (لجنة التنسيق والمتابعة) والذي لم

يحدد، حتى بعد الاعلان, في نهاية المؤتمر, عن عدد أعضائها الـ65 (وربما يرتفع الى 75) واسمائهم, عن مهمات وصلاحيات هذه اللجنة, وفيما اذا كانت ستمثل هيئة قيادية للمعارضة, وهو أمر غير واقعي, أم سيكتفى بالاعلان عنها من دون مهمات محددة, حتى اجتماعها في اقليم كردستان العراق منتصف الشهر القادم.

لكن، في مقابل ذلك, وعلى رغم ذلك, حظي المؤتمر في الوقت نفسه بتأييد وترحيب كبيرين في صفوف وتجمعات العراقيين في مدن وعواصم بلدان المنفى قبل, وخلال وبعد انعقاده, وكان التعبير عنهما بالاجتماعات وتوجيه الرسائل والمذكرات التي تضمنت, فضلاً عن الترحيب والتأييد, عدداً كبيراً من الملاحظات النقدية والاقتراحات الموجهة لاعضاء المؤتمر.

وإذ عبّر هذا الاهتمام بالمؤتمر وتأييده, عن أحد الأوجه المهمة لنجاحه على الصعيد الوطني العراقي, فقد مثّل ترحيب وحضور ممثلين عن حكومات الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن, وعن الاتحاد الأوروبي, وممثلين عن عدد من الأحزاب الأوروبية, فضلاً عن ممثلين عن الحكومة الكويتية والبرلمان, ثم الحشد الضخم واللافت لوسائل الاعلام العالمية. مثل تعبيراً مهماً لنجاح المؤتمر على الصعيد الدولي في مستويين: الأول, تمثيله تظاهرة اعلامية للتعريف والتذكير بقضية الشعب العراقي ودور المعارضة العراقية المنتظر في عملية التغيير والمساهمة بإدارة المرحلة الانتقالية, والمستوى الثاني, تهميش ونزع هذا المؤتمر لما تبقى من (شرعية) متآكلة لنظام الحكم في العراق, وتقديم المعارضة كبديل قادر ومؤهل ومرشح لتشكيل شرعية بديلة وحقيقية لهذا النظام, تؤسس نواتها منذ الآن وتستكمل في المرحلة المقبلة, بالانتخابات وقيام المؤسسات الشرعية الدستورية.

ويتجلى التعبير الآخر لنجاح المؤتمر في تصعيده وتيرة القلق المفزع لدى النظام في بغداد ورئيسه بتوجيه المؤتمر له رسالة بالغة الدلالة تشير الى اقتراب الاطاحة به وتغييره, وهو الأمر الذي أثار عصبية النظام وغضبه، حيث جرى التعبير عن ذلك بردود الفعل المرتبكة والهيستيرية بإزاء المؤتمر التي عبرت عنها تصريحات المسؤولين ووسائل الاعلام. في رأي القائمين على المؤتمر وغالبية المشاركين فيه والمتعاطفين معه، ان المأثرة الأهم لهذا المؤتمر هي في انعقاده أولاً, حيث ساد احساس عميق لدى كثيرين، قبل ذلك، بعدم امكان عقده مستندين بذلك الى تأجيل موعد انعقاده مرات عدة، فضلاً عن الخلافات والتباينات في الرأي التي كانت تعصف بعمل لجنة (مجموعة الست) التحضيرية.

والى مأثرة انعقاده التي بدت كمعجزة، كانت مأثرة اختتام أعماله ونتائجه: ان اجتماع نحو تسعين في المئة من ممثلي التيارات السياسية والتكوينات القومية والمذهبية والدينية التي يتكون منها المجتمع العراقي, واقرار وثيقتي الخطاب السياسي ومشروع المرحلة الانتقالية, قد عبّر بشكل جلي عن امكان تحقيق الحد الأدنى المطلوب من وحدة صفوف المعارضة, التي طالما وجهت لها (تهمة) الانقسام والتشرذم, كـما انه عبّـر بشكل جلي عن وضوح الخطاب السياسي للمعارضة وتصوراتها لمستقبل العراق، والمرحلة الانتقالية، التي ستلي الاطاحة بنظام صدام، وحتى

بقدر واف من التفاصيل، وهو الأمر الذي سيبدد، كما يفترض, الآراء التي تقول بافتقاد المعارضة لمثل هذه التصـورات والبرنامـج وآليـات العـمل في المرحلـة الانتقاليـة.

لقد أنهى المؤتمر أعماله باختيار لجنة من 65 عضواً، ربما يرتفع عددها الى 75 عضواً أو أكثر, سميت بلجنة (المتابعة والتنسيق) حيث جدد منتصف الشهر القادم موعداً لاجتماعها الأولي في اقليم كردستان العراق. وكان السؤال الذي طرح, وما يزال، هو: وماذا بعد؟ لماذا لم تجتمع اللجنة فور انتهاء المؤتمر من أعماله لتحدد مهامها وصلاحياتها (الغامضة) أساساً، بينما تتسارع التطورات السياسية والعسكرية المتعلقة بالعراق بوتيرة عالية؟ وهل ستكلف هذه اللجنة، من بينها، هيئة قيادية عليا يتراوح عددها ما بين 11 و25 عضواً، وبالتالي تحديد دور ومهمات هذه الهيئة في مرحلة التحضير لاطاحة النظام, ومع بدء المرحلة الانتقالية؟ ثم، من يحدد دور وحجم التعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة، أو قوات التحالف الدولي في حال تقرر القيام بعمل عسكري يهدف للاطاحة بنظام صدام؟ وأخيراً من سيقرر تشكيل الحكومة الانتقالية، ومتى... تلك هي الاسئلة المشتقة من سؤال, وماذا بعد عقد مؤتمر المعارضة وانتهاء أعماله؟

(الحياة، 28/12/2002، كاتب عراقي، لندن)

رؤية كويتية لنتائج مؤتمر المعارضة العراقية في لندن

الشرق الاوسط، 29 ديسمبر 2002، الكويت، سلوى السعيد: في نقاش تحت عنوان «انطباعات وتصورات عن مؤتمر المعارضة العراقية والمرحلة المقبلة»، تحدثت امس ثلاث شخصيات كويتية عن رؤيتها لمؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد اخيرا في لندن وتصورها لما سيكون عليه الوضع في العراق مستقبلا. وقال وليد النصف رئيس تحرير جريدة «القبس» في الندوة التي عقدت في مقر المنظمات العربية في العاصمة الكويتية «ان المؤتمر شهد غيابا كاملا للسنة وبروزا للاكراد كقوة منظمة». واعرب عن اعتقاده بان حاكم العراق المقبل لن يكون من الوجوه التي اشتركت في المؤتمر، لافتا الى «ان المعارضة العراقية ترغب في زيادة حصتها من تصدير النفط العراقي الى 6 أو 7 ملايين برميل لتعويض سنوات الانقطاع حسب وصفها»، مشيرا الى وجود توجه لدى قادة المعارضة العراقية لعدم دفع التعويضات للحكومة الكويتية بعد الاطاحة بنظام صدام حسين.

واشار النصف الى ان المؤتمر تبنى قرارا بإلغاء دور الجيش في عراق المستقبل، كما تحدث عن اجواء حذر وخوف في اروقة المؤتمر من عمليات انتقام محتملة بعد سقوط النظام.

أما النائب محمد الصقر رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الامة، فقال انه من المؤسف عدم وجود جهة مسؤولة عن متابعة الملف العراقي في الحكومة الكويتية، وأكد «ان من غاب عن مؤتمر المعارضة في لندن فاته القطار

الى بغداد». وتوقع ان يكون الحاكم المقبل للعراق كرديا، مرجحا زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البرزاني كونه «حارب عبد الله اوجالان ويتمتع بعلاقات طيبة مع تركيا وله صلات متميزة مع سورية ايضا بالاضافة الى انه من الطائفة السنية».

واقترح الصقر عقد مؤتمر قمة عربي يطالب صدام حسين بالتنحي مقابل اعطائه ضمانات بعدم التعرض، لان ذلك سيشكل بديلا أفضل عن الحرب من اجل اسقاط النظام، مؤكدا «ان اسقاط النظام اصبح مطلبا اساسيا للادارة الاميركية لن يمكن التراجع عنه».

ثم تحدث وزير الاعلام السابق الدكتور سعد بن طفله، فقال «ان من يعتقد بقيام عراق ديمقراطي هو واهم، وان اقصى ما يمكن الوصول اليه هو نظام انساني في العراق». واشار الى انه «من عدم الواقعية الافتراض بأنه في إمكان الكويت ان تشارك في رسم خريطة عراق ما بعد صدام». وحول الحرب الاميركية المحتملة ضد العراق، قال بن طفله انه «من غير الاخلاقي للكويتيين ان يستعينوا بالقوات الاميركية لتحرير بلدهم من قوات صدام، وان يعارضوا في الوقت ذاته تحرير القوات الاميركية العراقيين من صدام حسين».

من جهته، تساءل الخبير الاستراتيجي الدكتور مأمون فندي عن التعويضات الكويتية لدى الحكومة العراقية، وعما اذا كان هناك اي تحرك من اجل تحصيلها من هذا النظام بالذات قبل ان تأتي مطالبات للحكومة الكويتية بتقديم مساعدات مالية لعراق ما بعد صدام «فلا تدفع الكويت الفاتورة مرتين».

أميركا غاضبة على إسرائيل بسبب تسريبات إزاء العراق

الشرق الاوسط، 19 ديسمبر 2002، تل أبيب، نظر مجلي: بأمر من رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون، تقوم المخابرات العامة (الشاباك) بالتحقيق مع كبار المسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع ودائرة التسلح النووي لمعرفة المسؤول الذي قام بتسريب معلومات عن التنسيق الاسرائيلي ـ الأميركي بشأن الحرب في العراق.

ويأتي هذا التحقيق للتخفيف من الغضب الاميركي الشديد جراء التسريب، حيث ان واشنطن كانت قد طلبت من اسرائيل ألا تتدخل في هذه الحرب وان تخفف من التصريحات بشأنها. لكن احدى الصحف العبرية «هآرتس» كشفت ان هناك قوات كوماندوز اسرائيلية تعمل حاليا في الاراضي العراقية جنبا الى جنب مع الكوماندوز الاميركيين، وان رجالا من «الموساد» تسللوا الى بغداد.

كما نشرت هذه الصحيفة نص الطلبات الاسرائيلية من الولايات المتحدة في اطار التنسيق الاستراتيجي بينهما، قبل يوم واحد من تقديم الطلبات الى مسؤولين اميركيين يتقدمهم وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، خلال زيارة قام بها وفد اسرائيلي لواشنطن. وقام رامسفيلد بتوبيخ ضيوفه الاسرائيليين على التسريب حتى طأطأوا رؤوسهم في الارض.

ولكن قبل ان يغادر الاسرائيليون واشنطن، نشرت «هآرتس» معلومات عن اللقاء نفسه. فطلب رئيس الوفد الاسرائيلي الوزير دان مريدور، من شارون، ان يحقق في الموضوع. فوعده هذا باقالة المسؤول الذي تثبت عليه التهمة.